



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Human Rights Committee

## التقرير الختامي والتوصيات

### الملتقى الخليجي الثاني لمؤسسات الصم الخليجية

الدوحة 20-21/ابريل 2011م

### فندق الريتز كارلتون

انطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية ورسالتنا الإنسانية النبيلة بضرورة بذل أقصى الجهود لحماية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من معوقى السمع بكونهم احد شرائح المجتمع المهمة التي ينبغي توجيه الإهتمام البالغ وتوفير مستلزمات العناية بها وتمكينها وتأمين حقوقها في مواصلة النمو العلمي والثقافي والاجتماعي والصحي والنفسي بما يضمن لها العيش الكريم وفرص العمل الملائمة لقدراتها وإمكانياتها.

ونظراً لكون هذا الاهتمام ينبع من حاجات ومطالب وطنية وقومية وإنسانية كما أنه يمثل جزم الحفاظ على الموارد البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي واستثمار طاقتها وتمكينها من الإسهام الفاعل في عملية التنمية الشاملة ومجمل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة الخليجية ولأن تمكين الصم الكبار مسؤولية الجميع سواء أكانت مؤسسات أم أجهزة حكومية أم منظمات مجتمع مدني نظراً لأن هذه الشريحة تعد طاقة لا تتضب لما تمتلكه من إمكانيات وإبداعات وخبرات خلاقة يمكن استثمارها وتوظيفها لخدمة المجتمع وقضاياها التنموية الشاملة في شتى القطاعات ومختلف نواحي الحياة .

وتواصلت مع الجهود التي بذلت في الملتقى الخليجي الأول لذوي الاحتياجات الخاصة ، ويتعاون كريم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة والفنون والتراث ، والمركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم ، بدولة قطر فقد تم استضافة الملتقى الخليجي الثاني لمؤسسات الصم الخليجية في مدينة الدوحة للفترة (20-21 ابريل 2011م)، وتم انعقاده في فندق الريتز كارلتون بقاعة المختصر .

وقد شاركت في الملتقى وفود تمثل دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى المؤسسات الإنسانية والإعلامية والثقافية والتربوية وبعض منظمات المجتمع المدني المعنية بدولة قطر . وقد تم افتتاح الملتقى في الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق 20/4/2011م، برعاية كريمة من سعادة الدكتور/ حمد بن عبد العزيز الكواري وزير الثقافة والفنون والتراث بدولة قطر، وحضر حفل الافتتاح نخبة من الشخصيات المرموقة من السادة المسؤولين في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ، وقد أقيمت في بداية حفل الافتتاح كلمة سعادة/ مبارك بن ناصر آل خليفة الأمين العام عن وزارة الثقافة والفنون والتراث، وسعادة الشيخة/ حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني الرئيس الفخري للمركز ثم وكلمة السيد/محمد بن سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وأعقب ذلك كلمة السيد/ علي عبيد السناري رئيس مجلس الإدارة للمركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم .

ثم عرض لمدرسة هاجر الابتدائية المستقلة بلغة الإشارة ، وقد ركزت تلك الكلمات على أهداف الملتقى وضرورته وعلى أهمية مواصلة الجهود في سبيل توفير أفضل العوامل والمستلزمات التي تكفل تطوير المؤسسات حماية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (عامة) وذوي الإعاقة السمعية خاصة والحاجة إلى توفير مستلزمات إعدادها وتأهيلها وتوفير فرص العمل المناسبة لهذه الشريحة المهمة وفقاً لقدراتها الحالية لكي تسهم بدورها المطلوب في البناء والنهوض لمجتمعنا الخليجي خلال المرحلة القادمة.

كما استعرضت على مدى يومي انعقاد الملتقى أوراق عمل عديدة، كما تم فتح باب المناقشة والحوار المستفيضة حولها إذ شملت تلك الأوراق الخدمات المقترحة للصم الكبار ، ومشاركة الصم الكبار، والمجتمع وتجارب رعاية الصم في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية .

فضلاً عما تناولته أوراق عمل أخرى شملت موضوعات عديدة منها دور وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال الخاصة بالصم

وأوراق عمل أخرى تناولت حقوق الصم ومنها المرأة الصماء والتعليم والصم الكبار، والتعليم والعمل ، والاتفاقية الدولية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ، والخدمات المقترحة للصم الكبار مع عرض التجارب في كل من سلطنة عمان ، ودولة الكويت ، ودولة قطر بالنسبة لرعاية وتمكين الصم.

كما تم في اليوم الثاني من أعمال الملتقى وقبل اختتام المؤتمر توزيع الشهادات والدروع على الجهات المشاركة في الملتقى .

واختتمت أعمال الملتقى بعرض مسرحي صامت لفرقة تونسية من الصم ، بمشاركة أعضاء من المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم.

**توصيات الملتقى الخليجي الثاني:**

استناداً ما عرض في الملتقى من اوراق عمل وما صاحبه من مناقشات فقد توصل المجتمعون إلى التوصيات التالية.

1- ضرورة مواصلة أجهزة الإعلام المختلفة بدول مجلس التعاون الخليجي بدورها المطلوب في تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين سمعياً بما يضمن تحقيق البنود والواردة في الاتفاقية الدولية بحقوق ذوي الإعاقة بما في ذلك استفادتهم من الخدمات والمرافق المجتمعية والفرص المتاحة لعامة الناس وبحاجته فيما يتعلق تلبية احتياجاتهم وقيامها بإبراز الجهود المتميزة التي تُبذل في حمايتهم ورعايتهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، فضلاً عن رصد المخالفات وجوانب القصور التي ترتكب بحقهم، وكذلك تعميق الوعي المجتمعي بضرورة تقديم الدعم والمساندة للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية ونشر التصورات الإيجابية والصور المشرفة عنهم والتي تمهد لقبولهم واندماجهم في المجتمع.

2- ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام وقنواته المسموعة والمرئية والمقروءة برصد حاجات ومطالب الأشخاص الصم وكذلك توفير فرص العمل المتاحة لهم وعلى نحو يشعرهم بالقبول والرضا من الآخرين.

3- ضرورة اعتماد المؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون على منهجية تربوية للتربية الخاصة لذوي الإعاقة بحيث تكون هذه المنهجية مركزة على اكتشاف القدرات للأطفال المعاقين بوقت مبكر بالاعتماد على أساليب التقويم والقياس وأدواتها التجريبية .

4- قيام المؤسسات التربوية والتعليمية المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه الاهتمام والعناية البالغة لتعليم ذوي الإعاقة السمعية والاشخاص الصم الكبار على نحو ينمي قدراتهم العقلية ومعارفهم وثقافتهم بالاستناد إلى أحداث النظريات التربوية والنفسية والاجتماعية .

5- ضرورة تطوير أساليب إعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة عامة وذوي الإعاقة السمعية خاصة عن طريق استحداث أقسام في الجامعات الخليجية، على نحو يضمن تطوير اساليب التعليم والتعلم الخاصة بهذه الشريحة من المتعلمين والدارسين .

6- السعي لتطوير المناهج الدراسية الخاصة بالطلبة من ذوي الإعاقة السمعية من الأشخاص الصم الكبار بما في ذلك تطوير الأهداف والمفردات والمقررات الدراسية وطرق التدريس والتقنيات والوسائل التعليمية والأنشطة اللاصفية ومصادر التعلم المعززة للمنهج الدراسي .

5- العمل على تطوير أساليب تعليم الكبار الصم الأميين وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الأساسية في القراءة والكتابة والتعليم وتنمية ثقافتهم الاجتماعية وفق أسلوب محو الأمية الحضارية الذي يركز على الانتفاع من منجزات العصر في العلم والمعرفة والتقنية الحديثة في التعليم .

6- قيام مؤسسات وأجهزة الدولة الحكومية وغير الحكومية بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتوفير فرص عمل مناسبة تتاح للأشخاص الصم وذوي الإعاقة السمعية بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم الدراسية .

لاعتبارات اجتماعية ووطنية وإنسانية وأخلاقية تلزم جميع أطراف المجتمع بدعم هذه الشريحة السكانية .

7- السعي لتوفير مجالات وفرص مختلفة لدعم ومساندة الأشخاص الصم الكبار وإطلاق طاقاتهم وإبداعاتهم في المجالات العلمية والثقافية والفنية والرياضية ومنها على سبيل المثال تخصيص مسابقات وجوائز لأفضل إنتاجات ثقافية وفنية وإجراء بطولات في مختلف الالعاب الرياضية لتكريم المتميزين من الأشخاص المعاقين سمعياً .

8- استحداث أقسام في بعض الجامعات لإعداد مترجمين بالإشارة مؤهلين لتعليم وتدريب المعوقين سمعياً والأشخاص الصم على لغة الإشارة بحرفية وتقنية عالية الكفاءة والجودة .

9- ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية الرائدة في مجال تعليم وتشغيل الأشخاص الصم والمعاقين سمعياً وذلك من خلال توفير فرص التدريب والزيارات والمشاهدات الميدانية للاطلاع على تلك التجارب والخبرات عن كثب .

10- العمل على تهيئة الظروف التعليمية والتربوية المناسبة في بعض المدارس المهيئة لدمج الطلاب الصم وذوي الإعاقة السمعية في تلك المدارس لإمكان دمج الطلاب الصم وذوي الإعاقة السمعية مع تزويدها بأفضل الوسائل والتقنيات التي تحقق أهداف الدمج والتكيف لهؤلاء الطلبة .

11- مناقشة وزراء الإعلام والثقافة بدول مجلس التعاون الخليجي بتنظيم ورش عمل لمناقشة موضوع تعميق ثقافة ولغة الأشخاص الصم وذوي الإعاقة السمعية بما يضمن تحقيق ثنائي الثقافة واللغة معاً مع توجيه القنوات الفضائية بدول المجلس فيما يخص بإدخال مترجم لغة الإشارة في البرامج التليفزيونية والاعبارية الموجهه بشكل خاص لهذه الشريحة .

12- مناقشة الوزارات والمؤسسات التربوية في دول مجلس التعاون لتطوير اساليب تعليم

الطلبة الصم من خلال الاجراءات التالية :-

- التأكيد على برامج التدخل المبكر التعليمي للصم خلال ( سنوات ما قبل الدراسة )
- ضرورة احتواء المناهج التعليمية على لغة الإشارة وادخال لغة الإشارة كمادة أساسية ضمن المناهج
- التأكيد على التأهيل وإعادة التأهيل المستمر لمعلمي الصم على مدار سنوات الخدمة

- عمل الدورات التدريبية المتخصصة في المجال الإعلامي المرئي والخاص بلغة الإشارة

- تمكين الصم الكبار من برامج ( محو الأمية الحضارية ) للصم الذين فاتهم قطار التعليم

- استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تمكن الطلبة من التواصل مع الأصم وضرورة الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة

- التأكيد على عمل الدورات الخاصة بلغة الإشارة للوالدين والأسرة

- التأكيد على اتقان معلم الصم لغة الإشارة

- أن تأخذ مناهج الصم الاعتبارات الخاصة بتعليمهم

- التأكيد على وجود قوانين تعليمية ( المواد الدراسية )

- التأكيد على ترجمة الاتفاقية بلغة الإشارة

13-مناشدة دول مجلس التعاون الخليجي بتشكيل لجنة وطنية في كل منها لضمان

تأمين حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وأن توفر لها الاستقلالية العامة لممارسة عملها

وموازنه خاصة بها تعينها على تحقيق خططها وبرامجها وبما يساعد على تحقيق

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص المعاقين وتنفيذ الالتزامات والتدابير المطلوب

اجرائها .

14- دعوة الدول لترجمة الاتفاقية وتحويلها إلى لغة الإشارة لكي تمكن الأشخاص

المعاقين من التواصل معها والاستفادة منها في متابعة تأمين الحقوق المتضمنة فيها .

15- العمل على تفعيل الاجراءات الخاصة بتنفيذ التشريعات الوطنية النافذة بدول مجلس التعاون والخاصة بمعاقبة مرتكبي الجرائم المنظمة بحق الأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتضمن استغلالهم وانتهاك حقوقهم أو إيذائهم واستخدام العنف بشتى انواعه معهم .

16- نظرا لما يعانيه الأشخاص المعاقين من صعوبة في البحث عن عمل أو وظيفة مناسبة لذا نوصي المؤسسات التربوية والتعليمية المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة دليل للتوجيه التربوي والمهني للطلبة المعاقين من المتخرجين في مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي حول مجالات العمل والوظائف التي يمكن أن يتقدموا من خلالها بطلبات الالتحاق بها والتوظيف فيها وعلى نحو يتناسب مع رغباتهم وميولهم وطبيعة مؤهلاتهم .

17- تشجيع أسر الطلبة الصم الذين يعانون صعوبة في السمع على تعلم لغة الإشارة كي يتواصلوا مع ابنائهم فضلا عن تمكينهم من تقديم المساعدة لأبنائهم في اكتساب المعارف والمعلومات بأسهل واسرع طريقة ممكنه وعلى نحو يساعدهم على الاندماج والتكيف مع المجتمع.

18- العمل على توفير بيئة تربوية مناسبة لتعلم الاطفال الصم والمعاقين سمعيا بما يضمن تواصلهم مع معلميههم ومع زملائهم في المدرسة عن طريق لغة الإشارة وتكييف طرق



التدريس بحيث مؤخذ بعين الاعتبار حاجاتهم التعليمية واللغوية وتواصلهم مع بيئتهم وافراد مجتمعهم .

19- ضرورة تبادل الخبرات بين الجهات المعنية بحماية ورعاية الصم وذوي الإعاقة السمعية بدول مجلس التعاون الخليجي، مع ضرورة الإفادة بشكل خاص من خبرات دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المضمار..